بمناسبة اليوم العالمي للعمل الخيري.. مؤسسات مدنية:

البحرين تعزز مسيرة العمل الخيري نحو التمكين والاستدامة

مشروعات مستدامة لتحويل الأسر المتعففة من متلقية للدعم إلى أسر منتجة

كتبت: مروة أحمد

تحتفي مملكة البحرين، باليوم الدولي للعمل الخيري الذي يصادف الخامس من سبتمبر من كل عام، تأكيدًا لأهمية العمل الإنساني ودوره في دعم الفئات المحتاجة وتعزيز قيم التكافل والتضامن في المجتمع.

وأكد عدد من رؤساء الجمعيات الخيرية لـ«أخبار الخليج» أن وزارة التنمية الاجتماعية تضطلع بدور محوري في تنظيم وتطوير العمل الخيري في المملكة، من خلال تعزيز الأطر القانونية والرقابية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، وتسهيل الإجراءات أمام الجمعيات، بما يسهم في رفع كفاءة العمل وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

وقال رئيس جمعية سند الخيرية عبد الكريم السندي إن الوزارة تبذل جهودًا واضحة في تنظيم العمل الخيري، خصوصًا في مجالات الحوكمة والشفافية وتطوير الإجراءات، بما يحفظ حقوق الجمعيات والمستفيدين والمتبرعين. وأكد أن نجاح العمل الخيري مسؤولية مشتركة تقوم على التكامل والشراكة بين الوزارة والجمعيات، مع أهمية استمرار الحوار وتطوير الإجراءات بما يواكب احتياجات المجتمع.

وأشار إلى أن مستقبل العمل الخيري يتجه من المفهوم التقليدي القائم على تقديم المساعدات إلى نموذج أوسع يقوم على التنمية والاستدامة والتمكين، من خلال مساعدة المحتاجين على الاعتماد على أنفسهم، وتوظيف التقنية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة العمل المؤسسي والتطوعي.

من جانبه، ثمّن رئيس مجلس إدارة جمعية الحد الخيرية الشيخ عبد الله البراهيم جهود وزارة التنمية الاجتماعية في تنظيم وتطوير القطاع، مشيرًا إلى أن دورها التنظيمي والرقابي يسهم في تعزيز الحوكمة والشفافية ورفع كفاءة الجمعيات، إلى جانب تطوير الأنظمة والإجراءات والتنسيق المستمر مع المؤسسات الأهلية.

وأوضح أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعًا في دور الجمعيات، بحيث لا يقتصر على تقديم المساعدات المباشرة، بل يمتد إلى معالجة أسباب الاحتياج وتأهيل الأسر وتمكين القادرين على العمل، مؤكدًا أهمية التحول الرقمي في إدارة بيانات المستفيدين ودراسة الحالات وتسريع إيصال المساعدات وتعزيز دقة اتخاذ القرار.

وأكد أن تعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني سيكون عنصرًا أساسيًا في تطوير القطاع، والانتقال من مجرد الاستجابة إلى الاحتياج إلى صناعة الأثر وبناء الإنسان وتمكينه.

بدوره، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية الدير الخيرية عادل عبد الله أن الوزارة تولي تنظيم العمل الخيري اهتمامًا كبيرًا من خلال منظومة تشريعية ورقابية تعزز الشفافية والحوكمة، إلى جانب تنظيم عمليات جمع المال وضمان توجيهها إلى مستحقيها وفق الأطر القانونية.

وأشار إلى أن التحول الرقمي أسهم في تسهيل العديد من الإجراءات المتعلقة بعمل الجمعيات، إلى جانب دور الوزارة في تنظيم الورش التدريبية ورفع كفاءة العاملين في القطاع، وتعزيز الالتزام بالمعايير المتعلقة بالشفافية وسلامة التعاملات المالية.

ورأى أن مستقبل العمل الخيري يتجه نحو التمكين المستدام من خلال إقامة مشاريع تنموية تدر دخلًا ثابتًا، والانتقال من التبرعات الموسمية إلى المبادرات التي تسهم في تحويل الأسر المتعففة من متلقية للدعم إلى أسر منتجة، فضلًا عن الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل البيانات وفهم احتياجات المجتمع.

كما شدد على أهمية تمكين الشباب وتشجيعهم على التطوع والاستفادة من تخصصاتهم، لا سيما في مجالات البرمجة والإدارة، بما يسهم في تطوير جودة العمل الخيري ومخرجاته.

من جهته، أشاد رئيس جمعية المحرق الخيرية صلاح بوحسن بدور وزارة التنمية الاجتماعية في تمكين وتنظيم العمل الخيري، مؤكدًا أن القوانين والأنظمة المرنة، إلى جانب النظام الإلكتروني المخصص للمنظمات الأهلية، أسهمت في تسهيل الإجراءات والتواصل مع الوزارة ورفع كفاءة أداء الجمعيات.

وأكد أن مستقبل القطاع الخيري واعد في ظل ما يحظى به من دعم ورعاية، مشيرًا إلى أهمية مواصلة تطوير منظومة العمل الأهلي بما يعزز مسيرة العطاء والتكافل في المملكة.

وفي السياق ذاته، ثمّن رئيس مجلس إدارة جمعية عالي الخيرية الاجتماعية عقيل عبدالرسول اهتمام الوزارة بتطوير العمل الخيري وتشجيع ثقافة التطوع والمبادرات الإنسانية، مشيرًا إلى أن الجمعية لمست بصورة مباشرة مستوى التعاون مع الوزارة، ومن ذلك دعم وتشجيع مشروع دار الرعاية النهارية للوالدين وكبار السن، ومتابعة فريق الوزارة للمشروع وتسهيل عدد من الجوانب المرتبطة به.

وأشاد بجهود وزير التنمية الاجتماعية أسامة العلوي في التواصل مع الجمعيات والاستماع إلى احتياجاتها، معربًا عن تطلعه إلى مزيد من الشراكة التي تفتح المجال أمام الابتكار والاستدامة في العمل الخيري.

وقال إن مستقبل العمل الخيري في البحرين يتجه من المساعدة التقليدية إلى التمكين وصناعة الأثر عبر التعليم والتدريب والتأهيل وفرص العمل والمشروعات المجتمعية المستدامة، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب مزيدًا من الاحترافية والحوكمة والتحول الرقمي، وشراكة أوسع بين الجمعيات والقطاعين الحكومي والخاص.

بدوره، أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية مدينة عيسى الخيرية الاجتماعية عبدالرضا العليوات بالدور الذي تضطلع به وزارة التنمية الاجتماعية في تنظيم وتطوير العمل الخيري والاجتماعي، مؤكدًا أن تعزيز الأطر القانونية وترسيخ الحوكمة والشفافية أسهما في إيجاد بيئة عمل أكثر تنظيمًا وكفاءة، وانعكسا إيجابًا على مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وثقة المتبرعين.

التحول الرقمي والشراكات يعززان مستقبل العمل الخيري في البحرين

وأكد أن الشراكة المستمرة بين الوزارة والجمعيات تمثل ركيزة أساسية لتطوير القطاع وتعزيز دوره التنموي، مشيرًا إلى أن العمل الخيري يقف أمام مرحلة جديدة ينتقل خلالها من المساعدات الآنية إلى برامج أكثر استدامة تقوم على التمكين الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية القدرات.

وأشار إلى أن التحول الرقمي والابتكار في إدارة المبادرات الخيرية سيسهمان في رفع كفاءة العمل والوصول بصورة أفضل إلى المستحقين، إلى جانب أهمية بناء شراكات استراتيجية مع القطاعين الحكومي والخاص، مؤكدًا أن البحرين تمتلك تجربة رائدة في العمل الأهلي والخيري، وأن الجمعيات تتطلع إلى قطاع أكثر تأثيرًا واستدامة وقدرة على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ورؤية البحرين الاقتصادية 2030.

مملكة الخير.. مسيرة حافلة في ترسيخ العمل الخيري

661 منظمة أهلية وأكثر من 100 جمعية خيرية في خدمة المجتمع

تتميز مملكة البحرين بمسيرة حافلة ونهج راسخ في ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي والعمل الخيري، حيث نجحت في تحويل العطاء الإنساني من جهود فردية إلى منظومة مؤسسية مستدامة تحظى بدعم ورعاية مباشرة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم. وتتجلى هذه الجهود في إيجاد وبناء مؤسسات ريادية ومنصات رقمية متطورة تمكن العمل الخيري وتسهل وصول الدعم لمستحقيه بكل شفافية، مثل المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية التي تقود العمل الإغاثي والتنموي محلياً ودولياً، إلى جانب إطلاق المنصة الوطنية للتطوع وخدمات التبرع الإلكترونية التي تتيح للشراكة المجتمعية والقطاع الخاص المساهمة الفاعلة في نهضة المجتمع وتلبية احتياجات الفئات المتعففة، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية التي دأبت إلى توفير مختلف أوجه المساعدات الانسانية محليًا بإدارة وزارة التنمية الاجتماعية. وكانت آخر وأبرز مبادرات الخير في البحرين هي إعلان فريق «شيم الخير» برئاسة سمو الشيخة شيمة بنت ناصر بن حمد آل خليفة رئيس المبادرات التطوعية الإنسانية بالمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، هذا الفريق الذي أسهم في ادخال البهجة على قلوب العديد من الناس عبر تنظيم مختلف الفعاليات الانسانية والخيرية التي زرعت السعادة في قلوبهم وكان منها مبادرة «عيديتنا غير مع شيم الخير»، التي قام من خلالها المتطوعون بتوزيع هدايا العيد على أكثر من 200 طفل من أبناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، كما قام فريق المبادرات الإنسانية التطوعية بالمشاركة في تحضير أكثر من 400 وجبة إفطار بمقر نتاج خير البحرين التابع للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وذلك ضمن مبادرة «إفطار صائم» التي ينظمها نتاج.

ومثلّت جوائز العمل الخيري في مملكة البحرين منارات ضياء تحتفي بالقلوب المعطاءة، وتُجسّد أسمى قِيَم التكافل والإخاء التي جُبل عليها المجتمع البحريني الأصيل فهي ليست مجرد منصات لتوزيع الدروع والشهادات، بل هي رسالة شكرٍ وتقديرٍ لمشاريع وإسهامات تركت أثراً دافئاً في حياة الآخرين، وتأكيدٌ رسمي ومجتمعي أن صناعة الأمل وبث الابتسامة في وجوه الناس هما الاستثمار الأبقى والمحرك الحقيقي لنهضة الأوطان ومنها جائزة يوسف بن أحمد كانو للابتكار والإبداع في العمل الخيري والتطوعي التي تقدمها جمعية البحرين الخيرية وهي أول جمعية خيرية رسمية في البحرين. وجائزة سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للعمل التطوعي التي تحتفي بالرواد والمؤسسات المتميزة في العمل التطوعي على الصعيدين المحلي والدولي، بالإضافة إلى جائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي التي أطلقها المجلس الأعلى للمرأة لدعم وتشجيع الطاقات الشبابية في مجالات التطوع والعطاء الإنساني. ومن أوجه العطاء والخير في البحرين المبرات والجمعيات الخيرية، التي تمثل شريان الحياة الذي يغذي قيم التكافل الاجتماعي، وجسراً ممتداً يربط بين قلوب الواهبين وحاجات المعوزين. ولا يقتصر دور هذه الكيانات الرائدة، مثل مؤسسة المبرة الخليفية المهتمة بالتعليم وتمكين الشباب، ومبرة الكوهجي الخيرية المتميزة في المبادرات النوعية والتنمية المستدامة، ومبرة راشد الزياني الخيرية الداعمة للعديد من المشاريع الاجتماعية، على تقديم الدعم المادي العاجل فحسب. بل يمتد ليكون قوة دافعة تزرع روح العطاء وتُرسّخ ثقافة العمل الإنساني المستدام في نفوس الأجيال، جنباً إلى جنب مع الجهود الوطنية المتمثلة في المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية. إن هذه المؤسسات والمبرات تُسهم بشكل فعال في تمكين الأسر، ورعاية الأيتام، ودعم التعليم، لتُترجم بحق معاني التلاحم والتراحم، وتجعل منّ العطاء سلوكاً يومياً يبني الإنسان ويُحيي الأمل في نفوس المجتمع.

○ مبادرات مبتكرة تقدمها المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

كما تتولى وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية دوراً رياديا في تمكين وتطوير قطاع العمل الخيري، مستندة إلى تشريعات وطنية متينة ومنظومة رقمية متكاملة تهدف إلى حوكمة وتسهيل عمليات مد يد العون. وتتجسد جهود الوزارة في قيادة التحول الرقمي الشامل عبر النظام الإلكتروني للمنظمات الأهلية، الذي يسهم في أتمتة الإجراءات وتسريع وتيرة استصدار تراخيص جمع المال الإلكترونية للأغراض العامة والإنسانية. يتيح هذا الدعم التقني، المدمج بروابط إلكترونية مباشرة مع الجهات المعنية، تيسير التدفقات المالية بأعلى مستويات الشفافية والأمان ما يعزز قدرة الجمعيات والمؤسسات الأهلية على الوصول الفوري للفئات المستحقة، ويرسخ مكانة البحرين كنموذج رائد ومستدام في توظيف التكنولوجيا لصالح الخدمة الاجتماعية والعمل الإنساني. وحديثًا عن الجمعيات الخيرية في البحرين فهي تلعب دوراً محورياً بصفتها أحد الشركاء الأساسيين في تحقيق التنمية المستدامة والتكافل الاجتماعي الشامل. وبحسب أحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية، فإن إجمالي عدد منظمات المجتمع المدني المرخصة في المملكة بلغ 661 منظمة أهلية، تندرج من ضمنها ما يقارب 100 جمعية خيرية موزعة في مختلف مناطق البحرين، بالإضافة إلى عشرات المؤسسات والجمعيات الإسلامية والإنسانية التي تُعنى بتقديم العون المباشر.

وللجمعيات دور محوري في بث قيم العطاء وتعميق التكافل الاجتماعي من خلال إطلاق الحملات الإنسانية والموسمية المنظمة. ولا يقتصر أثرها على سد الاحتياجات المعيشية العاجلة للأسر المتعففة ورعاية الأيتام، بل يمتد بقوة نحو تمكين المحتاجين وتحقيق استدامة نماء الإنسان عبر رعاية طلبة العلم، وتمويل البرامج التدريبية للأسر المنتجة، وتوفير الرعاية الصحية؛ الأمر الذي يسهم في تحويل الفئات المستحقة من الرعاية إلى الإنتاج والاعتماد على الذات.